"سنة المغرب العربي"..

بين الطرح الديماغوجي والدوافع الحقيقية

يشهد المغرب العربي في الشهور الاخيرة، وتحديدا منذ القمة الجزائرية المغربية في فبراير الماضي، تكاثفا للقاءات الثنائية وترديدا مستمرا لشعار وحدة المغرب العربي. وما من شك في أن هذا التطور على مستوى العلاقات الثنائية لاقطار المغرب الكبير قد حظي ولا يزال باهتمام كبير لدى الجماهير الشعبية. هاته الجماهير التي لم تنطل عليها بالامس القريب مناورات تسعير الشوفينية والعداء ولم تنل هذه المناورات من عمق طموحها الوحدوى وصدق آمالها. غير أن هذا التطور الجديد طرح ويطرح العديد من الاسئلة، سواء حول مصداقية هذه التحركات أو حول امكانية استمرار "الانفراج" الحالي وعلى أية أسس وبأية مضامين يمكنه أن يستمر ؟

ان هذه الاسئلة وغيرها تستمد مشروعيتها من مرارة التجربة الماضية وسلبية الممارسات التي طالما سادت بين أنظمة المنطقة، سواء في تباعدها عن بعضها أو في تقاربها. هذا الرصيد السلبي الحاضر في الاذهان فرض ولا يزال يفرض الحذر كل الحذر من الاستعمالات الظرفية لشعار الوحدة والاطنابات في الحديث عن البناء الوحدوى، فقد استمر ترديد هذه الشعارات طوال السنوات التي عقبت الاستقلال وتمت لقاءات ولقاءات وشكلت لجان.. لكن دون أدنى انجاز فعلي

يخدم طموح الوحدة. فالقاعدة العامة التي تحكمت في سير العلاقات في المغرب الكبير، كانت هي قاعدة مصالح الانظمة مع كل ما ينجم عن ذلك عمليا من ممارسات متناقضة تقفز من التقارب و"التعاون".. الى التباعد وشحن العداء بين الشعوب وهكذا. أى أن الخلفية التاكتيكية بقيت باستمرار، هي محرك كل المبادرات والتحركات التي تنتهي، وهذا طبيعي، بانتهاء دوافعها الظرفية. ومن الواضح أن مثل هذه السياسة لا تنحصر سلبيتها في عدم تركيز أسس ولو صغيرة للبناء الوحدوى المنشود، بل الادهى من ذلك أنها تشوه شعار الوحدة وتميعه مضمونا وممارسة.

هذه مقدمات ضرورية، قبل معالجة الدعوة الديماغوجية للنظام المغربي بجعل هذه السنة، سنة ١٩٨٣، سنة المغرب العربي. ففضلا عن أن هذه الدعوة تذكر بمثيلاتها التي بقيت مجرد كلام في الهواء، كمثل "سنة اغلاق ملف الصحراء" و"سنة الاكتفاء الذاتي على الاقل بالنسبة للنفط المستخرج من الحجارة"، و"سنة البادية"... فانه لمن الضرورى تعرية الدوافع الحقيقية لتحرك النظام حول محور المغرب العربي وتبيان قصر نفس هذا التحرك وضيق أفقه.

ماذا وراء مبادرة المغرب العربي ؟

ليست هذه هي المرة الاولى التي يلجأ فيها النظام للسطو على شعار من شعارات الحركة التقدمية المغربية لاستعمالها وفق أهدافه ومراميه وبمفاهيم مميعة ومغايرة. فشعار وحدة المغرب العربي نفسه، استعمله الحكم في مطلع الستينات ليضرب به التضامن الشعبي الفعلي مع الثورة الجزائرية وليطوق به امكانيات التلاحم النضالي بين القوى الثورية في المنطقة ويحول دونه. وبنفس المنطق تعامل مع الحياد الايجابي وضرورة تكثيف الدعم والتضامن مع المد التحررى في افريقيا والمشرق العربي. وهذا الامر ليس ابتداعا للرجعية المغربية، فهي في كل هذه الواجهات لم تكن سوى المنفذ الطيع للتخطيط الاستعمارى والاستعمارى الجديد الذى حاول ويحاول ضرب طموحات الجماهير بتمييع شعاراتها وأهدافها سواء تعلق الامر بالاستقلال أو الوحدة أو الديموقراطية.

ان لجوء الرجعية المغربية اليوم، لورقة التقارب على مستوى المنطقة لا يحركه سوى همها الدائم : الحفاظ على تسلطها على مصير الشعب المغربي وضمان استمرارية نظامها. فمع انفراط عقد الاجماع الزائف من حولها، بفضل نضال وصمود الجماهير الشعبية وقواها الحية، ومع افتضاح زيف ادعاءاتها حول الديموقراطية، ومع تعاظم الازمة الاقتصادية الاجتماعية، لم يعد لديها سوى الالتجاء للتناور

بمحاولة التنفيس عن أزمتها بالداخل، عبر خلق نوع من الانفراج الخارجي حولها موحية بأن هناك آفاقا لتجاوز المشاكل، ذلك أن سياسة النظام قد وصلت وعلى كافة المستويات الى طريق مسدودة:

ـ فعلى الصعيد الاقتصادى والمالي، ودون الخوض في التفاصيل، لم يعد لدى دولة الافلاس والازمة ما تقدمه، سوى المزيد من الضرب في القدرة الشرائية للجماهير والتخريب لطاقات البلاد وثرواتها لا على المستوى الاني فقط بل بشكل يرهن مستقبل الاجيال القادمة. فلكي تحصل على حقنات المساعدة الخارجية، ليس لها بد من الانصياع لاوامر وتوجيهات الدوائر الامبريالية التي تضرب كل امكانيات قيام اقتصاد وطني بالمعنى الضيق للكلمة.

ـ وعلى المستوى الاجتماعي، يبقى القهر والتجهيل وتعميم البطالة والمرض عناوين بارزة لسياسة الحكم في هذا المجال. بل الاخطر من كل ذلك، عجز الدولة المطلق عن حل أدنى مشاكل التشغيل ومتطلبات التعليم والصحة والاسكان.

ـ وعلى المستوى السياسي، لم تعد الانتخابات الشكلية ولا تفريخ التجمعات السياسية، تجدى شيئا، أمام الواقع الموضوعي العنيد: واقع الازمة الشاملة. فحتى قوى الاحتراف والارتزاق السياسي التي كانت بمثابة صمام الامان داخل الحركة التقدمية، سقطت عنها كل الاقنعة وأصبحت في عزلة نهائية.

ان سقوط ادعاءات النظام على كافة هذه المستويات، واستنفاد اخراجاته المسرحية بها، وافراغه لجعبة "البهلوانيات" التي اعتمدها منذ الاستقلال الشكلي. كما أن خطورة مأزقه العسكرى من جهة والمأزق السياسي والديبلوماسي الذى ورط نفسه فيه افريقيا وعالميا.. يجعل امكانات التناور محدودة جدا وغير مضمونة النتائج، خاصة على صعيد الصراع الطبقي والتناقض الاساسي الذى يتواجه فيه مع أوسع الجماهير الكادحة المسحوقة. ومن هنا، كانت سياسة الهروب الى الامام التي التجأ اليها النظام والتي سماها بسنة المغرب العربي، كما كانت سنة البادية هروبا من الحقيقة العارية بافلاس النظام التي فرضتها انتفاضة يونيو المجيدة.

وهكذا، وزيادة على المحاولات اليائسة للرجعية وأذنابها لتجميد وشل كل الطاقات الوطنية حقا والثورية حقا على مستوى الداخل، تأتي مبادرة المغرب العربي، كمحاولة عرجاء للقفز على الواقع الموضوعي بحثا وراء "مغرب أنظمة" جديد...

وهذا ما يفسر الاهتمام المفرط للامبريالية الامريكية بموضوع المغرب العربي واصرارها على أن تكون طرفا فاعلا في تطوراته. وهذا ما جسدته زيارة المبعوث الامريكي بوش للمنطقة، وما أسماه باحترام خيارات كل قطر على حدة مع التركيز

على العلاقات التاريخية والتقليدية، على حد تعبيره، للولايات المتحدة. ففي الوقت الذى تدعم فيه الامبريالية الامريكية تواجدها المباشر على الساحة وخاصة من الناحية العسكرية في المغرب وتونس، في هذا الوقت تحاول جاهدة عبر العربية السعودية، مهندسة التقاربات بين الانظمة العربية، أن تخلق نوعا من التوازنات الاقليمية التي تسمح بتمرير سياساتها ازاء الوطن العربي، خاصة وأنها تقف اليوم عند النتائج الايجابية التي حققها لها "مجلس التعاون الخليجي" السيء الذكر.

ان استحضار هذه الحقائق ضرورى وأساسي، لا لاستيعاب أبعاد المخطط الامبريالي الرجعي فحسب، ولكن، وأيضا، لتمزيق الغشاوة والضبابية التي تلف بشعار الوحدة، من جراء التمييع والتحريفات التي يتعرض لها يوميا بهدف جعله سلاحا في يد الرجعية لضرب الطموح الوحدوى الحقيقي وتمييع التناقضات الموضوعية القائمة.

أى "وحدة" تحركها المناورات والحسابات الضيقة؟؟

رغم بداهة هذه الحقيقة، فانها تحتاج حاليا للمزيد من التأكيد والتوضيح اذ كثيرا ما ينساها البعض وهو يتناول موضوع الوحدة، سواء تعلق الامر بالساحة الداخلية، عندما يلهث وراء سراب "الاجماع الوطني" و"الجبهة الداخلية"، أو تعلق بالمغرب الكبير والتطورات الاخيرة التي شهدها.

لقد شهدت الساحة العربية عموما، العديد من "التجارب" والمبادرات الوحدوية التي ماتت في مهدها، كما طفحت بالعديد من التنظيرات حول التضامن والاجماع ووحدة الصف، والتي تقفز من هذا المنطق لذاك، تبعا لتقلبات الظرف وضواغطه. غير أن القاسم المشترك لهذه التجارب والمبادرات يبقى هو طابعها الفوقي النخبوى، أى أن دور الجماهير أخذ باستمرار كدور تهريجي: فهي مطالبة فقط بالتصفيق والتهليل للقاء حكامها أو بتبني عداواتهم وخلافاتهم. وتأتي التنظيرات والشطحات التحليلية كوصفات لتبرير التقارب أو شرح صحة التباعد والصراع. وسيكون من غير المجدى، في هذا الصدد، تبيان عجز المبادرات الفوقية وضيق أفقها والخوض فيها طولا وعرضا. المهم هنا هو التأكيد على أن الوحدة لا يمكن أن تقوم في غياب عمودها الفقرى الواعي والفاعل، أى الجماهير الشعبية المعنية بهذه الوحدة أولا وأخيرا. وهذا يعني بادئ ذى بدء أن تكون هذه الجماهير في موقع المساهمة الفعلية وموقع المراقبة والمتابعة الفعلية، لا أن تكون أو يفرض عليها أن تكون على هامش الاحداث تتقلب مع تقلب أمزجة الانظمة. وهذه

المسألة لا تتعلق بالوحدة كمشروع كامل متكامل فقط، بل حتى بأصغر خطواته الاولية وانجازاته التدريجية اقتصادية كانت أم اجتماعية وسياسية. فنجاح أى خطوة كانت وأى انجاز مهما صغر، يبقى رهينا بمدى حماس الجماهير وتعبئتها الواعية. اذ هنا وهنا فقط، تكمن ضمانة الاستمرارية وامكانية تحقيق تراكم كمي في رصيد الوحدة المنشودة.

وهكذا، فان المسألة التي تعطي لاية مبادرة كانت طابع الجدية والمصداقية وتوفر لها شروط الاستمرارية هي وضوح الاهداف والوسائل وشروط ترسخها على أرضية الواقع. أى ضرورة توفر رؤيا واضحة تعي العراقيل الموضوعية القائمة وتعمل بنفس طويل وبخطوات تدريجية في اطار من الوضوح. ومن الطبيعي أن توجها كهذا، يتناقض تمام التناقض مع التوجهات القائمة، كما تقدم، على التناور والاعتبارات الظرفية. فهذه الاخيرة تبقى بالضرورة سجينة الاسباب التي فرضتها، وعاجزة عن تحقيق أبسط انجاز لصالح الجماهير الشعبية.

اذن، يجب التمييز باستمرار بين الوحدة والتقارب كشعار ديماغوجي رنان وكرداء يلبس في المناسبات وكمجال للتناورات الفوقية، والوحدة والتقارب كطموح شعبي حقيقي، لا يمكن أن تنجزه الا الجماهير الشعبية نفسها. والتقارب بمعنى تضييق المسافات وبث بذور العمل الوحدوى الطويل النفس، لا يمكن أن يتم ويستمر الا في اطار تحكم الجماهير في مصائرها، فهي صاحبة المصلحة الحقيقية في التقارب والوحدة. وهذا يعني أن الانظمة المسخرة للامبريالية العالمية والمنفذة الطيعة لسياساتها، لا ترى في التقارب سوى مدخلا لحل مشاكلها وقنطرة لتمرير مناوراتها، اذ أن الوحدة التي تمكنت من تحقيقها وهي تعمل وتتحرك من منطلقها، هي وحدتها العضوية مع الامبريالية والاستعمار الجديد التي تستمد منها مشروعيتها ومبرر وجودها وضمانة استمراريتها...

ان الوعي بهذه الحقائق، لا يعني تشجيع التوتر أو شحن الشوفينية والعداء بين الشعوب، بل على العكس من ذلك تماما، محاربة دعاة التوتر والشوفينية والعداوة. وهذا لا يتم الا بتحديد الاعداء الحقيقيين للشعوب ولطموحاتها وتوضيح التناقضات على حقيقتها، لا كتناقضات مصطنعة قائمة على أساس الهوية والحدود الاستعمارية.. فلا وحدة حقيقية ممكنة اذن، الا وحدة الجماهير الشعبية وقواها التقدمية الحقة لتصفية العراقيل الموضوعية التي تقف في وجه الطموح الوحدوى الشعبي، أى تصفية هيمنة الامبريالية والرجعية المحلية، كمدخل لبناء المستقبل الواحد.

ان استغلال الرجعية لشعارات الحركة التقدمية والثورية وتلاعبها بها، يرجع في جزء منه لاكتفاء هذه الحركة بالتأكيد على المبادئ دون تعميق هذه المبادئ وتوضيح مضامينها وأبعادها بشكل يضيق على الرجعية امكانية التناور ويحد من الضبابية التي تحاول دوما بثها على وعي الجماهير الشعبية لاستلاب ارادتها. ومن هنا ضرورة اعطاء شعار وحدة المغرب العربي مضمونه الشعبي الصحيح كخطوة أساسية بالنسبة للقوى التقدمية في رسم سياساتها الظرفية وصياغة اجاباتها على القضايا المطروحة والتجاوب مع الوضع الموضوعي وتطوراته.

صحيح أن الطموح لوحدة المغرب الكبير ينطلق من مقومات تاريخية وجغرافية وحضارية جمعت بين شعوب المنطقة خلال ماضيها الطويل المشترك وصهرتها وجسدتها في المعارك النضالية التي مزجت دماء أبنائها، لا ضد العدو الخارجي الاجنبي فحسب، بل وأيضا ضد الاعداء الداخليين من طغاة وعملاء. واذا كانت هذه المقومات من القوة والرسوخ بمكان، فان الوقوف عندها والاكتفاء باستحضار "الماضي المجيد" ليس من شأنه التأثير في وضع التجزئة القائم فبالاحرى تغييره. ان المطروح هو الانطلاق من هذا الرصيد النضالي التاريخي الحي لصياغة مشروع وحدوى واضح المضامين والابعاد.

ان وحدة المغرب العربي، فضلا عن أساسها التاريخي السالف الذكر، وحدة محتومة. فكما يقول الشهيد المهدى بنبركة: "ان هذه الوحدة تفرضها طبيعة الاشياء، ولا أحد يستطيع الحيلولة دونها". ذلك أن انجاز التحرر بمعناه الشامل، أى بأفقه الاشتراكي الواضح، لا يمكن أن يتم دون توحيد الطاقات وتكاملها، خاصة مع تزايد ضغط الرأسمال العالمي وقوة تأثيره التي تضيق هامش التحرك والعمل. فطريق الوحدة، هو وحده الكفيل بترسيخ المنجزات التحررية وضمان استمرارية مسيرة البناء الاشتراكي، بعد تصفية تسلط الامبريالية وعملائها في المنطقة. ومن هنا، فان الوحدة لا تفرضها ضغوط الماضي فحسب، بل وأساسا ضرورات المستقبل الاشتراكي الذى تطمح اليه شعوب المغرب العربي، وكل الشعوب العربية. وهذه حقيقة أخرى قوية وبارزة في فكر المهدى بنبركة الذى يقول: "المغرب العربي، كما نؤمن به ونعمل له، لا يمكن أن يكون الا منطلقا للتحرر العربي ولبناء المجتمع العربي المتحرر المزدهر على أسس من العدالة والتقدم، تتنافى مع كل مخطط استعمارى".. فليس صحيحا اذن، أن هناك مفهومان لوحدة المغرب العربي أو أكثر، هناك مفهوم واحد صحيح، قابل للاجتهاد والتعميق والتدقيق، وهو المفهوم

الوطني الثورى. هذا المفهوم الذى لا يأخذ الوحدة بمنطق الغزل العاطفي ولا كمسألة مجردة، ولكن كجزء لا يتجزأ من مشروع التحرر والبناء الاشتراكي الديموقراطي. فهي اذن وحدة لا يمكن أن تكون الا في اطار التحرر والديموقراطية ببعدهما الاشتراكي. ومن هنا، فان قضية الوحدة هي قضية الجماهير الشعبية وقواها الوطنية والثورية. فبدون تصفية الهيمنة الامبريالية والرجعيات المحلية في المنطقة ستبقى مسألة الوحدة مجرد طموح يدغدغ العواطف ولازمة تتكرر في المناسبات ومطية تستعملها الرجعية لاغراضها ومصالحها.

ان وضوح الهدف الاستراتيجي بهذا الشكل، أى بالربط بين التحرر والوحدة والاشتراكية في اطار من الديموقراطية الشعبية، يفترض تجسيد الطموح الوحدوى على مستوى الممارسة الظرفية والمرحلية: أولا، للتصدى للمخطط الامبريالي الرجعي المتستر باسم التقارب والوحدة، لفضحه ومواجهته، وثانيا، لان غياب هذا التجسيد يفقد السياسة المرحلية ارتباطها الضرورى بالافق الاستراتيجي واندماجها فيه. فمن خلال توحيد الجهود والطاقات ضد العدو الواحد، الامبريالية والرجعية المحلية، ستشق القوى الوطنية والثورية، طريق الوحدة الحقيقية وستزرع وتنمي بذور التلاحم النضالي في اتجاه تحقيق طموحات الجماهير الشعبية بالمغرب العربي، وستضع حدا لمغالطات الرجعية ومناوراتها.

★